مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة وصعود المنافسة

The stability of the international system through hegemony in the light of the law of force, and the rise of competition

عميري عبد الوهاب

جامعة بومرداس (الجزائر) a.omiri@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/05 تاريخ القبول: 2022/02/25 تاريخ النشر: 2022/04/27

ملخص:

تعالج هذه الدراسة مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء الهيمنة الأمريكية، وتنامي المنافسة الدولية، وبينت الدراسة كيف كرست أمريكا هيمنتها على الصعيد العسكري، وفي في علاقاتها الاقتصادية و التجارية، حيث تنصلت من قواعد القانون الدولي، وفعلت إجراءات تتعارض معها، تحت مبرر الحفاظ على الوضع القائم الذي يتماشى مع مصالحها، والحفاظ على مركز الهيمنة كسبيل لفرض الاستقرار بحسب زعمها. وفي خضم تصاعد المنافسة الدولية، يصبح مستقبل استقرار النظام الدولي محل تساؤل وجيه. وفي هذا الخصوص خرجت الدراسة بسيناريوهين : إما أن الوضع سيؤول لعودة القطبية الثنائية لفرض التوازن في إطار التنافس التشاركي، أو احتدام صراع الإرادات وتهديد الأمن والسلم الدوليين.

كلمات مفتاحية: هيمنة، نزعة تدخلية، تنافس، استقرار النظام، تصادم.

Abstract:

This research paper deals with the stability of the international system through hegemony in the light of American hegemony and the growth of international competition. The study showed how America established its hegemony at the military level, and in its economic and commercial relations, as it repudiated the rules of international law, and took measures that contradict them, under the pretext of maintaining the status quo that is in line with its interests, and maintaining the position of hegemony as a way to impose stability, according to its claim. In the midst of the escalation of international competition, the study came up with two scenarios: Either the situation will lead to the return of bipolarity to impose balance within the framework of participatory competition, or the conflict of wills intensifies and threatens international peace and security.

Keywords: hegemony, interventionism, competition, system stability, collision

مقدمة

صاحب انتهاء الحرب الباردة تحولات على صعيد النظام الدولي، حيث أزاحت أمريكا منافسها الإتحاد السوفييتي، وأكملت الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وبسطت قواعده على أسس ليبرالية تحت قيادتها.

وسمحت هذه المستجدات بتعزيز مكانة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على النظام الدولي، بعدما أصبحت تتمتع بتفوق استراتيجي شامل لشتى مصادر القوة ، وارتقت بقوتها إلى مستوى يجمع بين امتلاك القدرات والقدرة على التأثير، و هو ما أهلها لتنصب نفسها راعية لشؤون الأمن والسلم الدوليين، و مسؤولة عن استقرار النظام الدولي بتفعيل هيمنتها.

ومع تكريس هيمنتها، أوجدت أمريكا في لحظة الريادة والتفوق مسوغات لاستخدام قوتها دون مراعاة للقانون الدولي، و لم تلتفت لمعايير الشرعية الدولية، فراحت تعتمد مداخل جديدة لاستخدام القوة . فبالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة حدد ترتيبات استخدام القـــوة في إطار قوة القانون وهيمنة الشرعية، أصبحت أمريكا تستخدمها في إطار قانون القوة و "شرعية" الهيمنة.

لقد شجع التفوق الاستراتيجي لأمريكا، على تحررها من قيود توازن القوى و القانون الدولي واعتبارات الشرعية الدولية، تماشيا مع توسع رقعة اهتماماتها ومصالحها. وبذلك تنامت نزعتها التدخلية العسكرية خارج القانون.

و لم تكتفي الولايات المتحدة بممارسة هيمنتها على الصعيد العسكري، بل تعدته في علاقاتها الاقتصادية و التجارية، حيث تنصلت من قواعد العلاقات الإقتصادية، وفعلت إجراءات تتعارض معها، وهذا تحت مبرر الحفاظ على الوضع القائم الذي يتماشى مع مصالحها، وعلى رأسها الحفاظ على مركز الهيمنة كسبيل لفرض الاستقرار بحسب زعمها.

وقد أدت الممارسات الأمريكية المحتكمة إلى قانون القوة، بعديد الدول الرافضة للوضع القائم، إلى الاستزادة من قوتها لمنافســـة أمريكـــا على مركز الريادة العالمي لتحل محلها، أو تتقاسمه معها وتعيد التوازن للنظام الدولي.

وفي خضم ملامح الاستهجان الدولي بالرعونة الأمريكية وتصاعد المنافسة الدولية ، وردود الفعل الأمريكية للحفاظ على تفوقها، يصبح مستقبل استقرار النظام الدولي محل تساؤل وجيه. وهذا ما تسعى هذه الدراسة لبحثه من خلال الإشكالية التالية:

الإشكالية: هل تؤدي آلية استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة ولا شرعية الهيمنة الأمريكية، وتنـــامي المنافســـة الدولية ، إلى عودة القطبية الثنائية لفرض التوازن، أم احتدام صراع الإرادات وتهديد الأمن والسلم الدوليين؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف عزز الواقع الدولي الجديد لما بعد الحرب الباردة طابع الهيمنة في السياسة الخارجية الأمريكية؟
- كيف جسدت النزعة التدخلية غير القانونية والإجراءات الاقتصادية للولايات المتحدة لا شرعية الهيمنة ؟
- ماهي المخرجات الممكنة للمنافسة الدولية للولايات المتحدة ؟

الفرضيات:

- كلما كانت الدولة متفوقة في القوة كلما ساعدها على الهيمنة لفرض الاستقرار
- كلما استشعرت الدولة المهيمنة تفوقها الانفرادي، كلما بدأت في ممارسات تؤسس لشرعية الهيمنة وقانون القوة.
- كلما تنامت منافسة الدولة المهيمنة في إطار تحول القوة، كلما أثر ذلك على مستقبل استقرار الهيمنة و النظام الدولي.

أهداف الدراسة:

- بيان مدى مصداقية استقرار النظام الدولي من خلال الهيمنة الأمريكية ، التي كانت تمارس بعيدا عن القانون الدولي.
- بيان استحالة تحقيق الاستقرار بالهيمنة في ضوء تجاوزات المهيمن، وعدم رضا الدول القوية في إطار منظور تحول القوة،
- بحث مستقبل النظام الدولي في ضوء اختلالات الاستقرار بالهيمنة.

مناهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفهم الموضوع ، حيث تم تحليل محددات التفوق الأمريكي وحيثياته وخلفيته التاريخية، ثم بيان انحراف مقاصد الاستقرار التي تطمح له الولايات المتحدة من خلال هيمنتها، وذلـــك بتحـــولات سياســـتها الخارجية، واستحداثها لمداخل جديدة لاستخدام القوة خارج اطار القانون الدولي . كما ساعدنا هذا المنهج في تحليـــل تـــأثير المنافسة الدولية من خلال مقاربة تحول القوة. كما تم استخدام منهج التفكيك والتركيب،حيث تم تفكيك الموضوع بدايـــة إلى عناصره النظرية الأولية، ثم القيام بعملية التركيب، لاستعراض ملامح مستقبل النظام الدولي في ضـــوء اخـــتلالات الاســـتقرار بالهيمنة

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين، خصص الأول لتحليل منظور الاستقرار بالهيمنة في العلاقـــات الدوليـــة، وكيف يكون عبارة عن مدخل لقانون القوة و هيمنة اللاشرعية . أما الثاني، فخصص لبحث مستقبل النظام الدولي في ضوء تجاوزات استقرار الهيمنة الذي تنتهجه أمريكا، وتصاعد المنافسة الدولية في إطار منظور تحول القوة .

المبحث الأول : الاستقرار بالهيمنة كمدخل لقانون القوة و هيمنة اللا شرعية بعد الحرب الباردة

ساهمت نهاية الحرب الباردة في إحداث تغيير جذري على بنية النظام الدولي، بفعل توزيعات جديدة للقوة أفضت إلى انفراد الولايات المتحدة كقوة مهيمنة قادرة على فرض ترتيب جديد للأوضاع العالمية، ودفعها إلى إطلاق عهد جديد لنظام عالمي تدير فيه الشؤون الدولية، مع إضفاء" شرعية "جديدة على استخدام قوتها في المجال الدولي.

المطلب الأول: مستجدات ما بعد الحرب الباردة وعلاقتها ببروز الهيمنة الأمريكية

الفرع الأول: توزيعات جديدة للقوة و بيئة أمنية مغايرة

أفضت التحولات التي أعقبت الحرب الباردة إلى تغيرات جوهرية عرفها هيكل النظام العالمي، حيث أصبح يســـتند إلى ترتيب جديد لقدرات وحداته، وفق توزيعات جديدة للقوة، وطبيعة التفاعلات القائمة بين تلك الوحدات.

وقد كان التوزيع الجديد للقوة الشاملة في صالح أمريكا، خاصة وأنها دعمته في إطار توازنات المصالح، بنسج تفاعلات مع دول حليفة. ودفعت التحولات الدولية التي لحقت بالبنية الهيكلية للنظام العالمي أمريكا إلى إطلاق ما عرف اصطلاحا بالنظام العالمي الجديد، سنة 1991، كتعبير للنجاحات التي حققتها .

أطلق "جورج بوش" الأب شعار " النظام العالمي الجديد" الذي يدل حسبه على انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية، مما يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره، وتحقق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية خاصة مع انتفاء قيود التوازن التي كانت تحدُ من فاعلية هيئة الأمم المتحدة، و اضطلاع أمريكا بدور الراعي الأمني للنظام الدولي في صيغته الجديدة، من حيث مقتضـــيات السلم العالمي، والتنمية الاقتصادية الشاملة. [1] وقد عبر بوش الأب عن الميزة الأساسية للنظام العالمي الجديد، المتمثلة في عالميـــة الدور لأمريكا، وتجسد في تجنيدها 34 دولة في تحالف دولي لتحرير الكويت. [2]

و أوعز الكثير ركائز النجاحات التي حققتها أمريكا وأسست لإطلاقها نظام عالمي جديد،إلى تفوقها الاستراتيجي، وقناعتها بالمسؤولية على مصير العالم. وقد اعتبر "زبيغنيو بريجنسكي" Zbigniew Brzezinski ، أنه مع بداية القرن 21، لم يعد هناك مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري العالمي، ومحورية نشاطها الاقتصادي بالنسبة لصحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي لدينامية تكنولوجيتها، والجاذبية العالمية لثقافتها . وقد وفرت هذه العناصر لأمريكا نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له، وأصبحت في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي، دونما منافس. [3]

و كنوع من ممارسة دلالات التفوق، شرعت أمريكا في إعادة تشكيل الوضع العالمي، وقامت بتحديد مصالحها الإستراتيجية العليا في المدى المنظور على نحو يستهدف منع ظهور قوة منافسة. [4] و تفاعل صناع القرار مع الوضع المتميز الذي آلت إليـــه أمريكا. فبعدما أعلن " بوش" الأب عن بداية نظام عالمي جديد، تباهى " بيل كلينتون" في مؤتمر قمة السبعة الكبار (دنفـــر-

---

[1] . شاهر إسماعيل الشاهر،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول2001** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2009، ص 70.

[2]. Amilie Blom et Frédéric Charillon, **Théories et Concepts des relations internationales**, Hachette supérieur, paris 2005, p 94.

[3] . زبغنيو بريجنسكي، **الاختيار :السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت،2004، ص7 .

[4] . وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 27.

1997) بنجاح الاقتصاد الأمريكي كنموذج يحتذي به الآخرون.[1] بينما أكدت "مادلين أولبرايت"، على أن أمريكا دولة لا يمكن الاستغناء عنها، فهي تقف على طولها، وترى أبعد مما ترى الدول الأخرى.[2]

على صعيد متصل، شهد المجال الدولي بيئة أمنية جديدة ارتبط تحديدها بالمنظور الأمريكي بالدرجة الأولى، كونه تزامن مع تأكد ملامح هيمنة أمريكا على النظام العالمي. وقد زادت ظاهرة العولمة في ترسيخ قناعة أمريكا بمسؤولية الاهتمام بالشأن العالمي عموما، والجانب الأمني منه على وجه التحديد. فقد أسهمت ظاهرة العولمة في سهولة التحويل التكنولوجي، وتحصيل تقنيات تصنيع الأسلحة الخطيرة، وبالتالي تسهيل إمكانية قيام فواعل غير دولاتية بمهاجمة حتى الدول القوية، الأمر الذي يفرض عليها تحديا أمنيا مضاعفا. [3]

ثم جاءت هجمات 11سبتمبر2001 لتغير بشكل جذري الإدراك الأمريكي للتهديدات الأمنية ووسائل مجابهتها، خاصة وأن تلك الهجمات قد حدثت خلال تربع أمريكا على الريادة العالمية وتفوقها الاستراتيجي.وقد اتخذ الرئيس "جورج بوش" الابن من تلك الهجمات مبررا لتوسيع المفهوم الأمريكي للعدو الجديد، ليشمل الدول التي لا تقف مع أمريكا في حربها على الإرهاب، حيث ألزمها بأن تختار بين أن تكون إلى جانبها ، أو إلى جانب الإرهاب. وهكذا، انطلقت الإدارة الأمريكية في تحديد العدو الخارجي، كون ذلك يلعب دورا حاسما في تغذية ديناميكية السياسة الخارجية الأمريكية، و يوفر لها دوافع لضبط أهدافها. وفي هذا الصدد، يعتقد"هنري كيسنجر" بأن تحديد العدو ضروري لتقليص الغموض والتناقض التي قد تقع فيها الإستراتيجية الأمريكية جراء افتقادها للهدف الذي يجب أن تتعامل معه. فتحديد العدو يحفظ التماسك الداخلي، فضلا على أن العقل السياسي الأمريكي يعتبر توصيف" الآخر"مدخلا لتحديد خصوصيات" الأنا "الأمريكية وتعزيزها، مما يدعم تمايزها القيمي الذي يزداد تحددا من خلال مجابهة الآخر ورفضه.[4]

وهكذا، بعدما كانت جلّ تصورات العقل السياسي الأمريكي عن "العدو،" تتمحور حول الصفة النظامية لطبيعته؛ بحصره في الدول المارقة أو القوى المعادية، جاءت هجمات سبتمبر لتوسع من دائرة أعداء أمريكا لتشمل أعداء غير نظاميين.

لكن سواء كان العدو نظاميا أو غير نظامي، فالأكيد أنه صورة عاكسة لما آل إليه النظام الدولي والبيئة الأمنية لأمريكا، ومن محددات السياسة الخارجية الأمريكية، ومن دوافع توسعها في نزعتها التدخلية، من خلال التوسع في استحداث مداخل لتبرير تلك النزعة التدخلية التي تعتمد على استخدام القوة العسكرية، بموافقة المجتمع الدولي أو بدون موافقته.

الفرع الثاني: تنامي النزعة التدخلية العسكرية لتكريس الهيمنة

استغل المحافظون الجدد هجمات سبتمبر 2001، لتجسيد أفكارهم. وقد بدأت بإطلاق بوش الابن شعار "الحرب العالمية على الإرهاب" كأطول حرب تدخلها أمريكا، وأن كل أمة تدعم الارهاب هي عدوة لأمريكا.[5] وبالفعل، بعد ثلاثة أيام فقط من الهجمات، أقر مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي، منح الرئيس تفويض باستخدام كل ما يراه من قوة ضرورية ، وهو ما

---

[1] . إريك لوران، **حرب آل بوش**، ترجمة سلمان حرفوش، دار الخيال، بيروت، 2003، ص121.

[2] . آهرون برغمان وجيهان الطهري، **إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما**، ترجمة علي هورو دار الفارابي، بيروت،2004، ص. 229.

[3] . جوزيف .س .ناي، جون. د .دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد شريف الطرح الطبعة الأول، العبيكان، الرياض ،2002 ، ص ص 131-126 .

[4] . سعد سلوم، "**العقل السياسي الأمريكي (تخييل القوة)**"، تاريخ التصفح 2020/4/4،في:
http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/024.htm.2006/05/22/

[5] . السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001** ، الدار العربية للعلوم، بيروت ، 2004 ، ص 40.

أطلق عليه رسميًا التفويض باستخدام القوة العسكرية، و وفقًا لذلك أصبح من الضروري على أمريكا استغلال لحظة الأحادية، لتحصيل أكبر المصالح، وعدم التردد أو التراجع في مواصلة الحرب . [1]

وبالنسبة للمحافظين الجدد، فإن العبرة فيما يخص مشروعية التدخل من أجل التغيير ليست بما إذا كان ذلك العمل متوافقا مع مبادئ و قواعد القانون الدولي، ولكن المهم هنا بالنسبة لهم هو ما إذا كان التدخل في خدمة مصالح أمريكا. لهذا فمن مبادئهم التي أثرت في السياسة الخارجية الأمريكية، مبدأ عدم الثقة في فاعلية القانون الدولي ومؤسساته لتحقيق الأمن والعدل. [2]

لهذا، التزم المحافظون الجدد بالدعم المطلق للقوات العسكرية الأمريكية وتدخلاتها، لتعميم نشر القيم الديمقراطية وسيادة النموذج الاقتصادي الأمريكي بالقوة العسكرية.[3] وتستند قوتهم وتأثيرهم إلى انتشارهم في مراكز الدراسات والبحوث، زيادة على تسخيرهم لوسائل إعلام مكتوبة لترويج أفكارهم.[4] فقد ساهمت مراكز التفكير الأمريكية في تعزيز النزعة العسكرية، وفكرة عالمية الدور الأمريكي.[5] وقد كانت لها علاقة وثيقة بالمحافظين الجدد، والتي يعكسها على سبيل المثال النفوذ السياسي لأعضاء" مشروع القرن الأمريكي الجديد" Project for the New American Century ، الذي أصدر عام 2000 وثيقة حول إعادة بناء دفاعات أمريكا، ضمنها مجموعة مطالب اعتمدتها إدارة "بوش" كأهداف رئيسية لها، على غرار وجوب اغتنام فرصة التفوق للهيمنة على العالم عبر التواجد العسكري في جميع مناطقه، بالاعتماد على التحرك الانفرادي الإستباقي بما يضمن التفوق والتفرد.[6]

ويبين المحلل الاستراتيجي "برونو كولسون" Brouno Colson أن الأهداف الإستراتيجية الخارجية الأمريكية لم تتغير في الأصل ، فهي تتمثل في القضاء على الخصوم للمحافظة على حالة التفوق لأطول مدة ممكنة عبر إستراتيجية شاملة، لهذا فهي تأخذ بالحسبان كل مناطق العالم، مما يستتبعه مفهوما موسعا للأمن القومي الأمريكي. وقد اندمجت العولمة مع التعريف الموسع والشامل للأمن القومي الأمريكي، ليعطي ما عرف بعسكرة العولمة أو عولمة الأمن القومي الأمريكي.[7] وعليه ، فإن مفهوم الأمن القومي الأمريكي واسع وشامل، يرتكز أساسا على نظرية القوة في العلاقات الدولية ، بمعنى دعم قوة الدولة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، بما يحافظ على السيادة و الكيان القومي وسلامة الأراضي، فضلا على المحافظة على القوة والنفوذ الدوليين، و منع المنافسين من امتلاك مزيد من القوة.[8]

و لم تعد أمريكا بفضل تفوقها بحاجة أمريكا إيجاد القوة الكافية لخدمة أهدافها، بل إيجاد أهداف لاستخدام قوتها لأجلها، مما دفع إلى البحث عن غايات وأهداف جديدة، لتبرير استمرار الدور الأمريكي في الشؤون الدولية. [9]

---

[1] . جورج حجار، "الجمهورية الأمريكية، إمبراطورية أم رايخ رابع؟"، **شؤون الأوسط**، العدد 115، صيف 2004، ص ص162 – 170.

[2] . مصطفى علوي، **السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي، السياسة الدولية**، العدد 153 ،يوليو 2003، ص67.

[3] . داليا عبد القادر عبد الوهاب،" **فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد"، السياسة الدولية، العدد** 166 ،أكتوبر 2006، ص194.

[4] . محمد كمال، "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية"، **السياسة الدولية**، العدد 159،يناير 2005، ص ص 36-41.

[5] . أمينة عبد اللطيف، **المحافظون الجدد :قراءة في خرائط الفكر والحركة**، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2003 ، ص ص21-39.

[6] . Christophe WASINSKI" ،**Sécurité et libéralisme aux Etats-Unis** ،"p p. 3 , 7. http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/AFRI%208.pdf

[7] . مالك عوني، "صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، تحولات ما بعد الحرب الباردة"، **السياسة الدولية**، العدد 138 ،أكتوبر 1999، ص ص. 78. 80.

[8] . سليم شيخاوي،" الأمن القومي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي: قراءة في مكانة أمن الخليج في المنظور الأمريكي بعد الحرب الباردة"، **فكر ومجتمع**، العدد 15، يناير2013 ، ص ص 301 - 302.

[9] . عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار أمواج،بيروت، 2003، ص 95.

وقد أرجع تيار فقهي أمريكي مشروعية العمل العسكري لأمريكا، إلى لحظة الانفراد الأمريكية ، معتبرا أن التطورات الدولية و أخطار الحالة الراهنة، أصبحت تفرض تجاوز القيود المتصلبة التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة على استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتبرر العودة مجددا إلى القانون الدولي التقليدي لما قبل ميثاق الأمم المتحدة.[1]

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن تحولات ما بعد الحرب الباردة رفعت أمريكا إلى مستوى الهيمنة الذي اقترن بعالمية الدور، وهذا ما حذا بها إلى حتمية استخدام القوة العسكرية بأي شكل كان، وبذلك تكون قد أسست لعودة التدخل العسكري الذي يتم في إطار قانون القوة وشرعية الهيمنة، المغلف بمسؤولية الحماية والتدخل الإنساني، بدل قوة القانون وهيمنة الشرعية. وبذلك أضحت فكرة الحرب العادلة بمثابة مبرر من يحوز القوة و لا يحوز المبرر القانوني لنزعته التدخلية.

وقد ساهم تيار المحافظين الجدد والمركب العسكري الصناعي في تنامي النزعة التدخلية لأمريكا، انطلاقا من الترويج لتهديدات تستهدف التفوق العسكري لأمريكا ومساعيها لقيادة العالم، والإبقاء على الوضع القائم المتناغم مع مصلحة أمريكا، ما يستدعي التفكير المتواصل في الاستعداد العسكري الدائم، واستخدام القوة لردع أي تهديد، وهو ما تجسد في عديد الحالات التي شهدها العالم نهاية التسعينات ومطلع الألفية الثالثة، ظاهرها الحرص على نشر الديمقراطية، ومواجهة الانتهاكات الإنسانية، ومحاربة الارهاب والدول المارقة، وجوهرها مصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى.

الفرع الثالث: نزعة الهيمنة غير الشرعية في الجانب الاقتصادي

اتجهت واشنطن إلى سياسة الضغوط الاقتصادية بعد مرحلة الحرب الشاملة على الإرهاب التي ابتدأت بعد هجمات سبتمبر 2001، وهي المرحلة التي كبّدت الدولة الأمريكية كُلف باهظة، إنسانياً واقتصادياً وعسكرياً، ناهيك عن أنها – أي الحرب على الإرهاب – شغلت انتباه واشنطن عن تهديدات أكثر جدية تنبع من دول، كالصين وروسيا، التي تصنفهما استراتيجية الأمن القومي حالياً على أنهما التهديد الأبرز للمصالح الحيوية الأمريكية. وإزاء هذه الكُلف، وتعذُّر الحسم العسكري في صراعات المنطقة الرمادية؛ ترتأي منظومة صناعة القرار الأمريكي اللجوء إلى العقوبات كحالة وسيطة ما بين التدخل العسكري الباهظ وبين عدم اتخاذ إجراء فعلي تجاه القضية الخلافية.[2]

كانت العقوبات وأشكال القمع الاقتصادي الأخرى أدوات في السياسة الخارجية الأميركية، لكن استخدامها توسّع بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، الذي سمح لأمريكا بالتفوق اقتصاديا وسياسيا بشكل غير مسبوق. فقد استخدمت أمريكا في تسعينيات القرن الماضي بعض أشكال العقوبات أحادية الجانب ضد 35 دولة، مقارنة بفترة الثمانينيات التي بلغ فيها عدد الدول 20 دولة.

لقد ساور المسؤولين الأميركيين اعتقاد بأنّ أمريكا بلغت حدا من العظمة والقوّة حتى لم تعد قوانين الجاذبية الاقتصادية والسياسية تنطبق عليها. ووفقا لهذا النمط من التفكير فإنّ أميركا يمكنها أن تبدأ بشنّ حروب تجارية ولن يستطيع أحد الردّ لأنّ أمريكا -بحسب بيتر نافارو، مدير المجلس القومي للتجارة في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ترامب- "السوق الرابحة الأكبر في العالم"، حتى أن أمريكا يمكنها التهدّيد بفرض عقوبات على أقرب حلفائها، وبطريقة ما يظلّون متعاونين، ويمكن أن تواصل اتّخاذ خيارات اقتصادية سيئة، وبطريقة ما، يظلّ الدولار الأميركي في الصدارة بلا منازع.

---

[1] . سليم شيخاوي ، مرجع سابق ، ص 303.

[2] **.تقييم فعالية سياسة العقوبات الأمريكية**، تاريخ التصفح 2021/8/1، في:
https://strategiecs.com/ar/analyses/assessment-of-the-effectiveness-of-us-sanctions-policy

وتتخذ بعض الدول موقفا معاديا لتلك العقوبات الثانوية، وتعتبرها مثالا جليا ووقحا على الأحادية الأميركية، وتطبيقا غيرَ شرعيّ للقانون الأميركي خارج حدود أمريكا. فقد خوّل الكونغرس في عام 1996 الحكومةَ الأميركية فرضَ عقوبات على شركات أجنبية لمنعها من عقد أعمال تجارية مع كوبا، أو الاستثمار في قطاعَي النفط الإيراني والليبي. و ردّ الاتحاد الأوروبي باتّهام واشنطن بانتهاك السيادة الأوروبية والقانون الدولي، وشرَعَ في اتّخاذ إجراءات ضدها في منظمة التجارة العالمية، ومرّر تشريعات تحظر على الشركات الأوروبية الامتثالَ للعقوبات الأميركية ضد تلك الدول. ونُزِع فتيل التوتّر بعد موافقة إدارة "كلينتون" على عدم تنفيذ العقوبات ضد الشركات الأوروبية مقابل تنسيق السياسات الأميركية-الأوروبية تجاه كوبا وإيران وليبيا. وبعد هجمات سبتمبر ، اتخذ "بوش" نهجا أكثر عدوانية ضمن حربه على الإرهاب، إذ أكّد مرارا أن أمريكا قد تفرض عقوبات على شركات وأشخاص ليس لهم كيانات مادية في أمريكا ولكنهم يتعاملون بالدولار أو يستخدمون مؤسسات أمريكا المالية. وصدر في عام 2006، أمرا تنفيذيا يخص انتشار أسلحة الدمار الشامل لتحذير الشركات الأجنبية من إمكانية تعرضها لعقوبات جراء عملها مع شركات إيرانية. ثم في 2010، وسّع الكونغرس إلى حد كبير العقوبات الثانوية على المؤسسات المالية الأجنبية التي تعمل مع إيران مع الحد من سلطة الرئيس في التنازل عن إنقاذها. وقد

كان بوسع الحكومات الأوروبية مقاومة هذه العقوبات والاحتجاج على إنفاذها، كما فعلت في التسعينيات، لكنها في ذلك الوقت، كانت تنسق بشكل كبير مع أمريكا للتعامل مع التهديد الإيراني، بما في ذلك عملهم على تشديد الأمم المتحدة لإنفاذ العقوبات على إيران. وقد دفع ذلك الأمريكيين إلى الظن بأن هناك قبول أوروبي بالعقوبات الثانوية باعتبارها أداة سياسة مشروعة، إلا أن الأوروبيين رغم إقرارهم بضرورة الضغط على إيران، فإنهم أصرّوا على أن يوقع الاتحاد الأوروبي عقوباته الخاصة، وأن تتبع الشركات الأوروبية القانون الأوروبي وليس قانون أمريكا.

كما اعترض الأوروبيون حين فرضت واشنطن عقوباتها الأساسية على البنوك الأوروبية مستخدمة النظام المالي الأميركي للتعامل مع الكيانات الخاضعة للعقوبات. فمثلا ، غرّمت أمريكا عام 2014، بنك بي إن بي باريبا الفرنسي بنحو 9 مليارات دولار لخرقه العقوبات الأميركية على كوبا وإيران والسودان، مما دفع باريس لاتهام أمريكا بشنّها "حربا اقتصادية" ودفع الرئيس الفرنسي "فرانسوا أولاند" لمحاولة إقناعها بالتنازل عن الغرامة. وهكذا، أرسل غضب أوروبا رسالة واضحة إلى واشنطن بأن الاستخدام المفرط لسلطتها الاقتصادية قد يُنتج رد فعل عنيفا، حتى من قِبل الحلفاء المقربين. وزيادة على العقوبات التي مارستها لإدارة شؤونها الاقتصادية ، عملت أمريكا على ممارسة كبرياء ملحوظ باعتماد السياسة التجارية الحمائية التي أصبحت أكثر حِدّة في عهد "ترامب"، إذ أضحت تتصرف كما لو أن أمريكا محصنة ضد أي عاقبة.

لقد كانت بداية "ترامب" سيئة، حيث انسحبت أمريكا خلال أسبوعه الأول من توليه الرئاسة، من الشراكة العابرة للمحيط الهادي، وهي اتفاقية تجارة حرة تضم 12. وازدادت الأمور سوءا في عام 2018، حين فرضت أمريكا تعريفات جمركية على مجموعة كبيرة من الواردات، بما في ذلك الألمنيوم والألواح الشمسية والصلب والغسالات. و لم تُطبق هذه التعريفات على الدول المنافسة فحسب، مثل الصين، بل طُبِّقت أيضا على الحلفاء المقربين، مثل كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي. وقد ألحق القرار الضرر بالعلاقات مع الحلفاء الأوروبيين.[1]

[1] .**فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟** ، تاريخ التصفح 2021/07/28، في:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/economy/2020/11/24

وكان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، واضحا منذ البداية أنه يريد أسلوبا جديدا في التجارة. وكانت التعريفات التي فرضها على بعض الصادرات نحو بلاده، وأتبعها بإجراءات ممثالة على الأجهزة المنزلية والتجهيزات البيئية، من صميم الشعار الذي رفعه في الحملة الانتخابية، وهو "أمريكا أولا"، حيث أن ترامب رأى بأن حرية التجارة العالمية لم تكن أبدا بهذه الطريقة، وأنها كانت غير متوازية وفي صالح الاقتصاديات النامية على حساب الاقتصاديات الكبيرة. لكن الواقع يؤكد أن سياسة "ترامب" ليست "أمريكا أولا"، وإنما "أمريكا تقرر". فهو يحاول أن يبين أن أمريكا هي التي تحدد أسلوب التجارة.[1]

وكما كان متوقعا، فقد أدت هذه الممارسات التي تدل على الهيمنة المتوحشة لأمريكا ، إلى صعود دولا منافسة لها، وتنامي النزعة التغييرية للواقع الذي آل إليه النظام الدولي.

المطلب الثاني: تحول القوة وتنامي المنافسة الدولية لأمريكا

تتفق مختلف الرؤى النظرية على محدد القوة كشرط للهيمنة، والاختلاف الواقع بينها ربما يقتصر على أي نوع من القوة يحوز الأولوية في الاستخدام لتحقيق الهيمنة. وإن كان منها من ركز على الإكراه واستخدام القو ، ومنها من ركز على دمج بين الإكراه والموافقة، فإن تلك الرؤى النظرية اتفقت على أنه محددات الهيمنة من القوة ضرورية لتحقيق استقرار النظام. لكن بالموازاة مع هذا الوضع، تسعى دول أخرى لامتلاك مزيد من القوة، ومنافسة أمريكا ضمن نظرية تحول القوة.

الفرع الأول: نظرية تحول القوة

يشير مفهوم تحول القوة (Power Transition) إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة. ولكي يحدث تحول للقوة، يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة.[2] ويحيل منظور تحول القوة الذي يستهدف احتواء منظور الهيمنة، إلى دراسة موضوع ترتيب الدول في المجال الدولي، و الدور المحوري للقوة كمعيار أساسي لذلك الترتيب.

1.تحول القوة ومراتب الدول وفق تصنيف أورغانسكي: A.F.K Organski : يرى "أورغانسكي" بأن الاعتماد على معيار القوة وحده لا يكفي للتمييز بين مراكز الدول من حيث درجة التأثير في السياسة الدولية، و يفضل الاعتماد على معياري "القوة" و"القناعة والرضا عن الأوضاع السائدة في البيئة الدولية". وعليه، يصنف الدول إلى أربع فئات: [3]

1.1. الدول القوية والقانعة Powerful and satisfied: تضم هذه الفئة الدولة المسيطرة رفقة القوى الكبرى المتحالفة معها في مجالات التنافس الدولي. وتعتبر الدولة المسيطرة الطرف الأكثر رضاء عن النظام الدولي السائد، لهذا تحرص على المحافظة عليه.

2.1. الدول القوية غير القانعة Powerful and Dissatisfied : تضم هذه الفئة الدول التي تعتقد بوجود فجوة بين إمكانياتها من القوة المتاحة، و بين ما تجنيه من نفوذ وتأثير في النظام الدولي السائد، لذا فهي تسعى إلى تغيير الوضع الدولي السائد، إلى حال يمكنها فيه تحقيق أهدافها ومصالحها.

---

[1] **.أربعة أسباب جعلت ترامب يتمسك بالتعريفات على التجارة**، تاريخ التصفح 2021/07/28،في **:**
https://www.bbc.com/arabic/business-44346793

[2]. أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، **مفهوم " تحول القوة"" في نظريات العلاقات الدولية** ، تاريخ التصفح 28-07-2021، في:
https://www.alnodom.com/index.php

[3]. زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، الطبعة 1، دار الرواد، ليبيا، 2002، ص ص 81 .82.

3.1. الدول الضعيفة غير القانعة Weak and Dissatisfied: تضم هذه الفئة الدول التي تشعر بالإجحاف في ظل سيطرة الدول الأقوى، وهي تتطلع لتغيير النظام الدولي السائد بالارتباط بقوة كبرى غير قانعة، على أمل تحسين مكانتها إذا ما تغيرت البيئة الدولية.

4.1. الدول الضعيفة القانعة Weak and Satisfied: تضم هذه الفئة الدول المتوسطة والصغيرة نسبيا في المجتمع الدولي، والتي لها إمكانات محدودة، وهي بطبيعة وضعها مسالمة ولديها قناعة بقبول الوضع الدولي السائد، الذي يوفر لها مزايا قد يكون من المتعذر الحصول عليها في وضع دولي آخر. وما يلاحظ في المجال الدولي، أن الشد والجذب الذي يتعرض له النظام الدولي، تتقاسمه مجموعتان رئيسيتان، هي القوى المتشبثة بالنظام والمقاومة للتغيير، والقوى التي تحس بأن لديها من القوة ما قد يمكنها من تغيير الوضع وتحقيق التوازن، أو إزاحة الطرف المهيمن من الصدارة، لتحل مكانه وتحصل على المزايا التي كانت محرومة منها، و تتمثل هذه الفئة بالدرجة الأولى في الدول القوية غير القانعة، وبدرجة أقل الدول الضعيفة غير القانعة، التي قد ترتبط بدولة قوية غير قانعة لتغيير الوضع [1] .

إن البناء على فكرة "القناعة" و"عدم القناعة"، يؤكد مرة أخرى على واقعية السلوكيات الدولية، على اعتبار أنها تعكس حقيقة النظام الدولي الذي تتعارض فيه إرادات الدولّ. [2] ولهذا، لاتزال رؤية "أورغانسكي" صالحة للاختبار، و لديها قدرة تنبُؤ عالية. فوفقاً لهذه النظرية، فإن الفئة الثانية المتمثلة في الدول القوية غير الراضية، هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار، بسعيهم لتغيير الوضع القائم وتأسيس نظام دولي آخر، يتماشى مع طموحاتها والقوة التي اكتسبتها.

على اثر التحولات التي يشهدها النظام الدولي على مستوى القوة والمكانة والأدوار بالنسبة للقوى الفاعلة فيه، فان اتجاها جديدا برز في هذا الإطار يطرح تغير نمط التوازنات الدولية، استنادا إلى دورة انتقالية منهجية للقوة (نظرية تحول القوة). [3]

وتطرح نظرية تحول القوة فكرة مفادها أن الدولة العظمى بدلا من أن تمارس السيطرة على مسار التفاعلات داخل المنظومة ، تؤدي دور القيادة بالشراكة مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور مؤثر في الشؤون الدولية، أو الدخول في تفاعلات القضايا الدولية بقدراتها، أو المشاركة في إدارة القوة والتفاعلات، وهذا يتطلب تفاهمات بين هذه القوى على طبيعة القواعد لا أن تفرض من قبل هذه القوة. [4]

والملاحظ في واقع الممارسات الدولية أن الدولة المهيمنة تعمل على الإبقاء على الوضع الراهن وإدامة لحظة الهيمنة الانفرادية، بينما يزداد حرص الدول القوية غير الراضية بذلك الوضع القائم على تغييره، وبالتالي تزداد منافستها للدولة المهيمنة لتجسيد ذلك الطموح، كما هو الشأن مع الصين إزاء أمريكا.

الفرع الثاني: المنافسة الدولية للهيمنة الأمريكية :

---

[1]. إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة 1، جامعة الكويت، الكويت، 1982، ص 77.

[2]. محمد سعيد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 191.

[3] وولفورث وليام ، **استقرار عالم القطب الواحد**، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، الطبعة الأولى ، العدد 36، 2001، ص ص 7-8.

[4]. أحمد ثابت، **مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد171، يناير 2008، ص 8.

تسجل الصين مؤشرات صعود ملفت للانتباه، وبذلك تشكل أحد أشرس المنافسين للهيمنة الأمريكية التي تدعي أمريكا من ورائها فرض استقرار النظام الدولي. فقد أدّى نشاط الاقتصاد الصينيّ إلى تحولات عالمية في نمط الاستهلاك العالمي[1]، ولم يعد بإمكان الأمريكيين أنفسهم إدّعاء عدم وجود أثر للصعود الصيني على صعيد الاقتصاد العالمي.[2]

ويمكن دمج القوّة الاقتصادية التي تتمتع بها الصين، والتي نمت خلال العقود الثلاثة المنصرمة، مع قوتها العسكرية الضخمة المزوجة بقدرة نووية، فضلاً عمّا تشهده من ثورة تكنولوجية ضخمة. كما تتمتع بالقدرة على التحرّك في السياسة الدولية، كونها تعدّ عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي بحق النقض، ولديها سياسة خارجية قوية منفتحة على كلّ دول العالم وقادرة على نسج تحالفات عدّة، فضلاً عن تمتّعها بموقع جغرافيّ استراتيجيّ يسمح لها فعلاً بتأسيس مبادرة الحزام والطريق.

وهكذا، قد تتحول الصين لقطب عالميّ مستعدّ لتصدّر النظام الدولي. فالصين، تعدّ اليوم بما تملكه من قوة على المستويات كافة، لاعباً رئيسياً في السياسة الدولية يمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم وقوة عسكرية و تكنولوجية، وقوة ذكية وناعمة، تجعلها أقلّ خوفاً في التقدّم نحو منافسة أمريكا، مشكلة بذلك التحدّي الأكثر واقعية لإسقاط هيمنتها. [3]

ويبدو أن الصين بالفعل تمشي بخطى ثابتة لإعادة ترتيبات القوة عالميا. ولتدعيم هذا المسعى، فهي تنتهج سياسة خارجية تستهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية وإعادة توزيعات القوة العالمي، وتقدم تصورات منافسة للنظام العالمي، على غرار تعدد الأقطاب وإقامة نظام دولي جديد. وفي هذا الإطار، تنتهج الصين خيار المنظمات الإقليمية، مثل اتحاد الاقتصاديات الوطنية الناشئة (بريكس)، و"الإتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي"، و"منظمة شنغهاي للتعاون". ورغم أن النقاد الغربيون يرون على أنها مجرد منظمات تبيع الكلام، ولا تفعل فيها الدول الأعضاء سوى القليل لحل المشكلات فعلياً أو الانخراط في تعاون هادف، إلا أنها في الحقيقة تسمح لأعضائها بتأكيد القيم المشتركة، وتعزيز مكانة السلطات التي تعقد هذه المنتديات، و تولد علاقات دبلوماسية أكثر كثافة بين أعضائها، و تسهل عليهم بناء تحالفات عسكرية وسياسية. و تشكل هذه المنظمات جزءاً مهماً من البنية التحتية للنظام الدولي؛ وهي البنية التي كانت تهيمن عليها الديمقراطيات الغربية بقيادة الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة. والواقع أن هذه المجموعة الجديدة من المنظمات غير الغربية جلَبت آليات الحوكمة عبر الوطنية إلى مناطق مثل آسيا الوسطى، التي كانت منفصلة في السابق عن العديد من مؤسسات الحوكمة العالمية. ومنذ عام 2001، انضمت معظم دول آسيا الوسطى لمنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومشروع الاستثمار في البنية التحتية الصينية المعروف باسم "مبادرة الحزام والطريق. ومنذ ذلك الحين، فتحت الجهات المقرضة الصينية التابعة للدولة؛ مثل بنك التنمية الصيني، خطوطاً ائتمانية كبيرة عبر إفريقيا والعالم النامي .وفي أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، أصبحت الصين مصدراً مهماً للقروض والتمويل الطارئ للبلدان التي لم تتمكن من الوصول إلى المؤسسات المالية الغربية أو تم استبعادها منها. وقد قدمت الصين حينها أكثرَ من 75 مليار دولار في شكل قروض لصفقات الطاقة لدول البرازيل والإكوادور وفنزويلا، وكازاخستان وتركمانستان [4].

---

[1] .كارل غيرث، **على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كلّ شيء**، ترجمة طارق عليان، دار كلمة للنشر، أبو ظبي ، 2012، ص 78.

[2]. فولفجانج هيرن، التحدي الصيني.. أثر الصعود الصيني في حياتنا، **كتاب العربي**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ع 14، 2011، ص11.

[3]. علي إبراهيم مطر، **الصين في النظام الدولي: التحدّي الأكثر واقعيّة** ، تاريخ التصفح 27 جويلية 2021، في:
https://al-akhbar.com/Opinion/279621

[4] . ألكساندر كولي ودانيال نيكسون، **كيف تتفكك القوة الأمريكية وتنتهي هيمنة القطب الأوحد بلا عودة؟** تاريخ التصفح 27.07.2021.،في:
https://www.qposts.com

ويرى خبراء أن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الصين و أمريكا في جوهرها صراع على صياغة النظام الدولي، الذي تريد أمريكا الحفاظ على صيغته الحالية التي تمنحها الأفضلية، في حين تريد الصين تغيير قواعده وتوجيه رسالة لواشنطن بأن الأحوال في تغير عما كانت عليه من قبل . فالصين ترى بأن أمريكا تسعى إلى تقييد صعودها ومحاصرتها بتحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا والهند. لكن ثقة الصين بقوتها كبيرة، وهي تعتقد أنها قادرة على تحدي واشنطن، ولهذا، فإنها ترفض قواعد النظام الدولي القائم حاليًا؛ على أساس أنه محابٍ لأمريكا، ويحظى بدعم قلة من الدول، ويجب بناء نوع جديد من العلاقات الدولية، قوامه العدالة والاحترام المتبادل. وتأكيدا لشكوك الصين، تسعى إدارة "جو بايدن" لتفعيل إطار "الحوار الأمني الرباعي " أو "الرباعية "،الذي أنشئ في عام2004 بين أمريكا وأستراليا واليابان والهند، لضمان بقاء المحيطَين الهادي والهندي منطقة "مفتوحة وحرة "؛و عدم خضوعها لهيمنة الصين. خاصة و أن أمريكا قد اتهمت الصين في مقر الناتو في بروكسل 23 مارس 2021، بأنها تعسكر بحر الصين الجنوبي، وتشكل تهديدًا عسكريًا لحرية الملاحة، كما اتهمتها بالقرصنة الإلكترونية وتوظيف تكتيكات تكنولوجية واقتصادية ومعلوماتية لتهديد أمن دول الحلف، وأنها تشكل تهديدًا وتحديا اقتصاديًا وأمنيًا يجب التصدي له. وفي ذات الوقت، تتهم الصين أمريكا بكونها تقوم بأداء دور مزعزع للاستقرار العالمي، وتعتمد على تحالفات عسكرية تنتمي لحقبة الحرب الباردة، وتحاول إقامة تحالفات جديدة لتقويض النظام العالمي، ولهذا فهي تواصل جهودها التنافسية لتقويض الهيمنة الأمريكية، و تراهن على "مبادرة الحزام والطريق" التي أطلقتها عام 2013، لتعزيز ريادتها الاقتصادية والتجارية عالميًا، عبر مشروع طموح يتجاوز تريليون دولار، ويشمل دولًا في آسيا وأفريقيا وأوروبا [1]

هذا وجاءت جائحة كوفيد-19 كمؤشر استغلته الصين لتسريع تآكل الهيمنة الأمريكية، خاصة وأنها زادت من نفوذها في منظمة الصحة العالمية والمؤسسات العالمية الأخرى عقب محاولات إدارة "ترامب " وقف التمويل . كما تصور "بكين" نفسها على أنها أهم مزود لسلع الطوارئ والإمدادات الطبية؛ بما في ذلك للدول الأوروبية، وحتى إلى أمريكا. خاصة وأن أمريكا تفتقر للإرادة والموارد اللازمة لكي تُزايد باستمرار على الصين فيما يخص ولاء الحكومات لها، وسيكون من المستحيل مستقبلا ضمان التزام بعض الدول برؤاها للنظام الدولي، خاصة و أن عديد الحكومات أصبحت تنظر إلى النظام الذي تقوده أمريكا على أنه تهديد لاستقلاليتها، وربما بقائها حتى[2].

المبحث الثاني: مستقبل النظام الدولي في ضوء تجاوزات الهيمنة والمنافسة ضمن تحول القوة

يتزايد الجدل في الداخل الأميركي واحتدامها بشأن طبيعة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأميركية، والتي تتطلب بدورها تخطيطًا إستراتيجيًا لمواجهتها .وتشهد الولايات المتحدة الأميركية حالة من الاستقطاب السياسي بين معسكرين :يرى المعسكر الأول أنّ النظام الدولي الذي تبلور بالقيادة المطلقة للولايات المتحدة الأميركية للعالم بعد نهاية الحرب الباردة في طريقه إلى الزوال.أمّا المعسكر الثاني، فيرى أنّ النظام الدولي مستقر، وأنّ أسس الاقتصاد الأميركي قوية، وأنّ هناك تحديات كبيرة بإمكان الولايات المتحدة الأميركية قيادة العالم لمواجهتها من منطق القوة.[3]

---

[1]. أسامة أبو رشيد، المنافسة الجيوستراتيجية الأميركية – الصينية على نظام عالمي جديد، تاريخ النشر، 2021/07/28 ، في:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/US-Chinese-Geostrategic-Rivalry-over-a-New-World-Order.aspx

[2]. ألكساندر كولي ، مرجع سابق.

[3] بنيامين حداد،" **باراك أوباما و"الصبر الاستراتيجي"** ، تاريخ التصفح 2021/07/28، في**:**

http://altagreer.com. ،2015-3-1

وبالنظر إلى ملامح التنافس، ومحددات قوة الطرفين الأمريكي والصيني، يمكن استشراف الوضع المستقبلي للنظام الدولي على نحو يتعايش فيه الطرفان ضمن ما يعرف بالتعايش التنافسي، أو تعنت أمريكا بتمسكها بممارسات الهيمنة المتوحشة، مما يتهدد النظام الدولي بعدم الاستقرار، ويهدد الأمن والسلم الدوليين أكثر مما هو مهدد أصلا.

المطلب الأول: التعايش التنافسي الصيني الأمريكي

يحتمل مستقبل التنافس الصيني الأمريكي على المدى المتوسط سيناريو يتمثل في تعايش تنافسي بين الصين وأمريكا يؤسس لاستقرار بهيمنة ثنائية، على أمل أن تستثمر أمريكا في خطط احتواء الصعود الصيني وترسيخ هيمنتها الأحادية كبديل لها.

ولم ينزع ذهاب الرئيس الأسبق "دونالد ترامب" فتيل الخلافات بين أمريكا والصين، حيث أن ترحيب خليفته "جو بايدن" في مؤتمر ميونخ للأمن بالمنافسة مع الصين بشرط الشفافية واحترام الملكية الفكرية، أعاد التساؤل فيما إذا البلدان يشهدان تنافس أم صراع بين قوة تستعد للصعود لقمة العالم، وأخرى تصر على البقاء في المقدمة حتى نهاية "القرن الأمريكي.

يعتقد المدافعون عن مسار التعايش التنافسي أن أمريكا يمكنها في نهاية المطاف تغيير تصورات القادة الصينيين، وإقناعهم بعدم السعي وراء الهيمنة الإقليمية وتبديد النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والحفاظ عليه في آسيا وخارجها . الأمل في هذا السيناريو يقوم على أنه إذا ما أظهرت أمريكا ، على مدار السنوات القادمة، أنها تستطيع الحفاظ على توازن مناسب للقوى في غرب المحيط الهادي، والإبقاء على نقاط تفوقها الاقتصادية والتكنولوجية الرئيسية، وحشد تحالفات الدول المعنية لدعم القواعد والمعايير الأساسية لتصور الولايات المتحدة لهذا التنافس ونظامها الدولي. وبناء على هذا السيناريو الافتراضي فإن بكين ستضطر إلى الميل نحو سياسات أقل نزوعاً إلى الصراع وتهزم نفسها بنفسها.

في كلتا الحالتين لن تصبح العلاقات الأمريكية الصينية بطبيعة الحال علاقات متوافقة، إذ ستظل هناك عناصر قائمة من منافسة عسكرية وجيوسياسية واقتصادية وتكنولوجية ودبلوماسية بين القوتين. لكن المقصد لهذا السيناريو أن بكين ستقلص من حدة التحدي الذي ترفعه في وجه أمريكا ، خاصةً في قضايا مثل تايوان وهيكل التحالف الأمريكي في شرق آسيا، حيث تكون المصالح الحيوية للولايات المتحدة على المحك .

إن الهدف سواء أكان الوصول إليه من خلال تسوية دبلوماسية واضحة أو بتفاهم ضمني مضمر، سيؤسس لعلاقة أكثر استقراراً تقل فيها حدّة الصراع، ويُحافظ فيها على المصالح الإستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة، وتشهد توسعاً في مجالات التعاون المحتمل على نحو تدريجي.

وتحتفظ نظرية التعايش التنافسي بنوع من الأمل في حال ضعف الحزب الشيوعي الصيني بمرور الوقت؛ إذ حتى لو اختار الرئيس الصيني شي جين بينغ المواجهة، فربما يكون خلفاؤه أكثر اعتدالاً. ومن ثم يعتمد هذا النهج على دبلوماسية صينية أمريكية فعالة، ليس فقط لتجنب الحرب وتعيين إمكانيات التعاون على المدى القريب، لكن أيضاً لاستكشاف إمكانية التأسيس لنمط تعايش طويل المدى بين القوتين.

لكن في الواقع ، فإن أي تخفيفٍ لحدّة سياسات الصين قد يستغرق سنوات عديدة في المستقبل. فإذا احتفظ "شي" بالسلطة كما "ماو تسي تونغ" لسن 82، فلن تظهر قيادة تخلفه حتى عام 2035 على أقرب تقدير. ناهيك على أن أمريكا لا تعرف ما إذا كان الحزب الشيوعي الصيني قد اتخذ قراراً استراتيجياً بتقليص العمل على توسيع نطاقه الجيوسياسي وليس مجرد قرار تكتيكي بتقليل التوترات مؤقتاً على أمل تفرقة خصومه.

كما هناك مشكلة أكبر في هذا النهج، تتمثل في استمرار التنافس حتى وإن انتهى الأمر بتصالح الصين القوية وقيادة الحزب الشيوعي مع نظام عالمي تظل فيه أمريكا وقيمها الديمقراطية هي المهيمنة. بمعنى أن حقيقة التنافس المضمرة ستبقى أكثر

جوهرية. وهنا يتساءل البعض فيما لو كان الحزب الشيوعي يرغب حقاً في مراجعة أكثر شمولاً للنظام الدولي، لأنه في جانب منه يرى أن نظاماً قائماً على قيادة قوة عظمى ديمقراطية ويرتكز على قيم ديمقراطية هو نظام يشكّل تهديداً وجودياً لبقائه.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن التوترات الصينية الأمريكية قد بلغت ذروتها في عهد شي، فإن خبراء، مثل راش دوشي، مدير مبادرة الشؤون الإستراتيجية للصين في معهد "بروكنغز"، يذهبون إلى أن هذه التوترات تعكس شيئاً أعمق بكثير من مجرد طموحات متضخمة لرجل دولةٍ واحد (الرئيس)، إذ لطالما أكد كبار المسؤولين الصينيين علناً وجهة النظر القائمة داخل الحزب بأن أمريكا دائماً ما كانت متمسكة برؤية تسعى إلى تقويض النظام الشيوعي. وعليه فإن الحزب سيواجه مشقّةً هائلة في التصالح مع نظام دولي تتعارض مبادئه الليبرالية مباشرة مع النظام غير الليبرالي القائم في الصين[1].

هذا ويمكن ترجيح رؤية التعايش التنافسي بين الصين وأمريكا من خلال مضامين كتاب جوزيف ناي. ففي الكتاب الذي أصدره في 2015 ، بعنوان" هل انتهى القرن الأميركي؟ "حالة الجدل تلك في الداخل الأميركي بشأن مستقبل القوة الأميركية، وقيادتها نظام ما بعد الحرب الباردة .فقد تناول ناي بالتحليل ثلاثة تيارات رئيسة عن وضع الولايات المتحدة الأميركية في مستقبل النظام الدولي :يرى التيار الأول أنّ الصين تسير بخطى ثابتة لكي تحلّ محلّ الولايات المتحدة الأميركية في قيادة النظام الدولي، بينما يرى التيار الثاني أنّ القرن الحادي والعشرين هو قرن أميركي، وأنّ الولايات المتحدة الأميركية ستبقى مهيمنة على النظام الدولي، وذلك على الرغم من صعود قوى دولية أخرى وعلى رأسها الصين .في حين يرى التيار الثالث أنّ النظام الدولي قد يتحول إلى حالة من اللاقطبية تغيب فيها سيطرة قوة دولية كبرى منفردة على النظام الدولي .وانحاز جوزيف ناي إلى التيار الثاني الذي تُبشر به منطلقات إستراتيجية الأمن القومي الأميركي الجديدة، من خلال تأكيده أنّ قوة الولايات المتحدة الأميركية في تراجع نسبي وليس تراجعًا مطلقًا، وأنّ مقومات القوة الأميركية الشاملة وعناصرها (القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة الناعمة)ستمكّنها من الاستمرار في قيادة النظام الدولي.[2]

المطلب الثاني: تكريس الهيمنة الأمريكية وتهديد الأمن السلم الدوليين

لم ينزع ذهاب الرئيس "دونالد ترامب" فتيل الخلافات بين أمريكا والصين، فقبل أن ينقضي الشهر الأول للرئيس الأمريكي "جو بايدن" في البيت الأبيض،حتى تصدر الحذر من الصين أولويات الإدارة الجديدة. وقد أعاد ترحيب "بايدن" خلال مؤتمر ميونخ للأمن بالمنافسة مع الصين بشرط الشفافية واحترام الملكية الفكرية، أعاد التساؤل فيما إذا البلدان يشهدان تنافس أم صراع بين قوة تستعد للصعود لقمة العالم، وأخرى تصر على البقاء في المقدمة حتى نهاية "القرن الأمريكي".

من جهة أخرى، يبدو أن الملف الوحيد الذي كان فيه اتفاق كامل بين الرئيس السابق "دونالد ترامب" والحالي "جو بايدن" هو الصين، والاختلاف بين الرئيسين قد يحدث فيما يتعلق بالوسائل وليس بالأهداف، فترامب أعلن أن الصين وروسيا منافستان للولايات المتحدة على الساحة الدولية في إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنها في ديسمبر 2017، أما بايدن وخلال لقائه مع مجموعة من أعضاء الكونغرس أعاد القول بأن "الصين تأكل غذاءنا"، وهو أكبر تأكيد على ما تمثله الصين من خطر على الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ولهذا أعد فريق بايدن «خطة متكاملة» لمواجهة الصين، فعلى المستوى السياسي يركز البيت الأبيض هجومه على الحزب الشيوعي الصيني، واستغلال ورقة حقوق الإنسان في "التبت" و "هونغ كونغ" و"جيانغشينغ".

---

[1] **خطة الولايات المتحدة للتعامل مع الصعود الصيني.. إسقاط الحزب الشيوعي أم تخفيف عدوانيته؟**، تاريخ التصفح 2021/07/28، في:
https://arabicpost.me

[2] Joseph Nye, "**Is The American Century Over?**," Special Lecture,10/12/2014, *East Asia Institute*, Korea Foundation for Advanced Studies Conference Room, Seoul South Korea, pp 1 - 7.

كما يخوض فريق بايدن الاقتصادي نقاشات عميقة الهدف منها حرمان الصين من تحقيق قفزة اقتصادية كبيرة في السنوات العشر المقبلة من خلال منع الشركات الصينية من التغلغل في أوروبا والولايات المتحدة، والضغط على حلفاء واشنطن خارج أوروبا لتقليل شراكاتهم الاقتصادية مع الصين، بالإضافة إلى زيادة وتيرة التوترات في بحر الصين الجنوبي، وبين الصين وجيرانها الآسيويين، خصوصاً اليابان والهند، بما يساهم في تراجع النمو السنوي الصيني لكي لا يتخطى الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي عام 2028 ،كما توقع الكثيرون بعد عام من تأثيرات فيروس كورونا.

لكن أكثر المسارات التي سيواجه بايدن فيها الصين هو مجال «المنافسة العسكرية»، حيث تستعد واشنطن لتشكيل «تحالف ضد الصين» يضم كل الدول التي لها خلافات مع الصين حتى تلك التي خارج حلف الناتو.

ويسعى البنتاغون لإطلاق ما أسماه «تحالف القيم» وهي الدول التي تشترك في القيم الأمريكية نفسها ضد الصين. ويضم هذا التحالف بالإضافة لحلف الناتو كوريا الجنوبية واليابان ودول جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا. بالإضافة إلى الإبقاء على الصواريخ القصيرة والمتوسطة التي تحمل رؤوساً نووية على مقربة من الصين في المحيطين الهندي والهادي، ما يؤكد أن الصراع قد يصل أبعاداً لم يصلها في عهد ترامب[1] .

وبغض النظر عن الخطاب الذي يعمل على تلطيف الأجواء بزعم أن الطرفين يمكن أن يخرجا رابحين من هذه المنافسة، فإن الواقع يؤكد أن الحزب الشيوعي محكوم بعقلية حدِّية لا ترى التنافس إلا فوزاً أو خسارة. وهذا لا يبشر بالخير حيال أي احتمال لتسوية إستراتيجية طويلة الأجل، حسب المجلة الأمريكية Foreign Policy.

وبناء عليه، تبقى الولايات المتحدة دائمة التفكير في احتمال استمرار العداء الصيني الأمريكي الحاد ما دامت منافستها دولة قوية ويحكمها الحزب الشيوعي المتمسك بمبادئه. ولهذا، يصعب الرهان على حتى المسارات التي تلتزم الولايات المتحدة فيها فترةً طويلة من المنافسة القوية بأنها ستُفضي إلى كسر حدِّة الصراع مع الحزب الشيوعي الصيني، حسب تعبير المجلة الأمريكية.

أما المسار البديل عن ذلك، فهو استمرار المنافسة بين أمريكا والصين بدرجة مكثفة إلى حد ما، حتى يفقد الحزب قدرته على التباري. وساعتها قد يحدث ذلك إما بسبب تراجع القوة الصينية، أو تغيير جذري في طبيعة النظام الحاكم. وفي هذا السيناريو، تبدو نظرية انتصار أمريكا مشابهة لنظرية الاحتواء التي انتهجتها في مواجهة الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة . وفي هذه الحالة، لن تكون المنافسة مع الصين جسراً قصيراً يصل إلى علاقة أكثر استقراراً وأقل عدائية، بل جسراً طويلاً لا ينتهي إلا بانهيار القوة الصينية أو تغيير جذري لنظامها. ووفقاً لنظرية إسقاط النظام هذه، فإن ما سيُنهي المنافسة الصينية الأمريكية حقاً هو التأثير المتراكم لضغوط داخلية عميقة تواجهها الصين جنباً إلى جنب مع صعوبات خارجية مستمرة .والمقصود هنا أن الولايات المتحدة وحلفاءها وشركاؤها إذا نجحوا في كبح جماح التمدد الصيني خارجياً، فإن الجمع بين ذلك وبين تباطؤ وتيرة نموها الاقتصادي وتزايد فقاعة الديون وكارثة ديموغرافية لا تنفك تتشكل وغيرها من الضغوط المحلية الداخلية، يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تراجع حاد في قدرات الصين على تحدي النظام الدولي. وفي وضع كهذا، قد يصبح عداء بكين لواشنطن أقل إشكالية للولايات المتحدة من الناحية الإستراتيجية، حتى لو ظل قائماً.

من جهة أخرى فإن هذه الضغوط نفسها قد تؤدي في النهاية إلى نوعٍ من التحول في نظام الحكم الصيني، إما نحو الديمقراطية أو ببساطة إلى نظام يلتزم درجة أقل عدوانية في استبداده. وقد تعمل الولايات المتحدة على تسريع عملية إسقاط الحزب بدرجةٍ ما، وذلك عن طريق إبراز عيوبه أو الحد من وصوله إلى بعض القطاعات التكنولوجية الرئيسية، ما قد يعوق النمو الاقتصادي .

[1] أيمن سمير، **أمريكا والصين تنافس أم صراع**، تاريخ التصفح 28-07-2021، في:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2021-02-22-1.4099003

لكن هناك آراء تشير إلى أن الحزب الشيوعي الصيني إذا خشي تسرب السلطة من بين يديه أو تراجع سيطرته، فإن ذلك قد يجعله أشد عدوانية على المدى القريب . علاوة على أنه من غير الواضح ما إذا كان الجمع بين خلق الصعوبات خارجياً للنظام الصيني والضغوط الداخلية عليه سيعجّل حقاً بانحلال الحزب الشيوعي، أم قد يساعده- عن غير قصد- في الحفاظ على سيطرته من خلال تأجيج القومية الصينية، حسب المجلة الأمريكية دائما. [1] وفي ذلك مؤشرات لاحتدام الصراع، وتنامي أسباب المواجهة.

وعلى صعيد متصل بمؤشرات التصعيد التي تؤدي إلى المواجهة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، نذكر ما يتعلق بفوضى العقوبات الإقتصادية الأمريكية و ممارساتها التجارية الأنانية.

إذا استمرت الولايات المتحدة في سياساتها الاقتصادية الحالية، فإن آفاق إدارتها الاقتصادية قاتمة. فمن المحتمل أن تبدأ الدول الأخرى قريبا في تجاهل أو رفض الإجراءات العقابية التي تتخذها واشنطن دون تأييد دولي. وكلما زادت رغبة الدول الأخرى في التحايل على هذه العقوبات أو تجاهلها، تحملت الولايات المتحدة وحدها عبء متابعة وتطبيق هذه العقوبات.

وعندما تجد المزيد من الدول طرقا لتفادي التنفيذ، مثل الهياكل التجارية التي تفصل بين الشركات المتعاملة مع الولايات المتحدة وبين تلك المتعاملة مع الكيانات المُعاقبة، ستبدأ العقوبات الأميركية في فقد فاعليتها. وإذا اجتمعت الدول الأخرى في رفضها للعقوبات الأميركية؛ فسيكون على واشنطن الاختيار بين تنفيذ العقوبات ضد الجميع أو التوقف عن فرضها. وستزداد الأمور سوءا إذا فقدت الولايات المتحدة مكانتها المهيمنة على الاقتصاد العالمي. إذ إن أميركا تستطيع فرض نفوذها اليوم لأنه لا يوجد بديل عن الدولار ولا يوجد سوق تصديرية جذابة كالولايات المتحدة.

ولكن إذا استمرت واشنطن في إجبار الدول الأخرى على المضي قدما في سياسات يعتبرونها غير قانونية وهوجاء، فمن المرجح أن تبتعد هذه الدول عن اقتصاد الولايات المتحدة ونظامها المالي في غضون 20 إلى 30 عاما. قد يكون تكوّن مراكز قوة اقتصادية بديلة أمرا حتميا على مدار مدى طويل بما يكفي، ولكن تعجيل الولايات المتحدة لهذه الخطوة فعل أحمق، والأسوأ أن تتشكل هذه المراكز بمنأى عن الولايات المتحدة.

يواجه الولايات المتحدة مستقبل يتضمن المزيد من المنافسة، ولعلها مزيد من المنافسة غير المتكافئة في حقل التجارة. لا يعمل النظام الاقتصادي الدولي الحالي بشكل مثالي، لكنه يملك قواعد ضد الممارسات التجارية غير المتكافئة ووسائل لإنفاذها جبرا. علاوة على ذلك، يحفز هذا النظام جميع الدول على الامتثال للقواعد. فالصين وروسيا لم ينضما إلى منظمة التجارة العالمية لمجرد الأبهة؛ بل أرادوا جني ثمار عضوية المنظمة مثل معدلات الرسوم الجمركية التفضيلية ووسائل الانتصاف القانوني ضد الحمائية. إذا تخلت الولايات المتحدة عن دورها الضامن لهذا النظام، فربما تعيد دولا أخرى كتابة قواعد التجارة. وهم على الأرجح سيقومون بذلك دون مراعاة لمصالح الولايات المتحدة.

إذا أرادت واشنطن الحفاظ على نفوذها الاقتصادي في المستقبل، فسيتعيّن على صناع القرار بالولايات المتحدة التخفيف من حدة النهج الأحادي في إدارتهم الاقتصادية الذي زاد اعتمادهم عليه منذ نهاية الحرب الباردة.

بادئ ذي بدء، عليهم أن يكونوا صادقين مع أنفسهم بشأن حدود نفوذ أمريكا وبشأن المكاسب والأضرار التي تصحب أي نهج سياسي. على أمريكا أن تحمي حقها في اللجوء لتصرفات أحادية، وفي بعض الحالات، سيكون من المنطقي أن تنتهج نهجا

[1] **.خطة الولايات المتحدة للتعامل مع الصعود الصيني**، مرجع سابق.

عدوانيا تخالف فيه رغبة حلفائها، ولكن على صناع القرار أن يفعلوا ذلك وهم على دراية كاملة بالعواقب المحتملة، وفقط عند الضرورة القصوى، ففي الواقع يسهل تبرير التصرفات الأحادية عندما تكون استثناء لا قاعدة راسخة.

هناك ثلاثة تغييرات عاجلة يمكن أن تساهم في عودة الحكم الاقتصاد الأميركي إلى المسار الصحيح. أولا: على إدارة ترامب إيقاف الحرب الاقتصادية المدمرة والمسببة للانقسام، خاصة مع حلفاء الولايات المتحدة. فقد لا تخسر الولايات المتحدة، مع قوتها الاقتصادية، حربا اقتصادية ضد كندا أو الاتحاد الأوروبي لكنها لن تفوز أيضا. وبغض النظر عن من سيتضرر أكثر، فنتائج الحرب التجارية المستمرة لن تقتصر فقط على تدمير الاقتصاد الأميركي بإحداث خلل في الأنماط الاقتصادية القائمة منذ فترة طويلة وتحفيز الشركات على تجنب ممارسة الأعمال التجارية داخل أمريكا، بل ستتسبب أيضا في تقليص نفوذها وسلطتها. ثانيا: يجب على أمريكا أن تحد من استخدامها للعقوبات الثانوية، وألا تلجأ إليها إلا من أجل تحقيق أهم أهداف الأمن القومي وفقط بعد أن تحاول ثم تفشل في إقناع بلدان أخرى في الانضمام إليها لعمل حزمة عقوبات جماعية. إن العقوبات الثانوية أداة سياسية مغرية، لأن استخدامها أسهل بكثير من اللجوء للدبلوماسية أو للمؤسسات الدولية. ولكن ينبغي أن تُستخدم باعتدال وبالتعاون مع الحلفاء. أما إذا استمرت في الاعتماد على العقوبات الثانوية بدون تأسيس إجماع دولي لصالح أهدافها السياسية، فستتسارع وتيرة جهود الدول الأخرى لتقليص اعتمادها عليها. وأخيرا على أمريكا تنسيق أفعالها عالميا بقدر الإمكان. فقد تعالت أصوات إدارة ترامب بمدح العمل المستقل كونه يسمح بتجنب التسويات التي ترافق العمل الجماعي. ولكن على الرغم من أن تحصيل التوافق أكثر صعوبة واستهلاكا للوقت، فإن ما ينتج عنه من إجراءات يكون عادة أكثر نجاحا واستمرارية، كما أن تعدد الأطراف (في اتخاذ القرارات) يعزز المؤسسات الدولية، مما يقسم المسؤولية ويقلل من احتمالية تحمل أمريكا القدر الأكبر من العبء. مع العلم أن هذا الخيار يتطلب من صناع القرار السياسي في أمريكا تقديرا صادقا لحدود نفوذ الولايات المتحدة.[1]

وفي سياق متصل، نعيد التذكير بالثقل الصيني كمنافس عنيد لا يبدو أنه سيتراجع في الاستزادة من قوته ، وتصعيد منافسته لأمريكا ، كون هذه الأخيرة تعمل على احتواء خطره، والتعامل معه على نفس الخطة المنتهجة ضد الإتحاد السوفييتي سابقا.

تتزايد الصين قوة يوماً بعد يوم، تكنولوجياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، وقد أصبحت منافساً رئيسياً لا يستهان به عالميا في كافة المجالات، مما دفع الولايات المتحدة، إلى أن تأخذها في الاعتبار بجدية كبيرة عند اتخاذ أي خطوة.

وتكثف مراكز الأبحاث العالمية تركيزها على استكشاف إمكانيات الصين، وتقدمها المستمر، وقدراتها التنافسية. ونشرت مؤسسة الأبحاث والتطوير الأمريكية (راند) تحليلاً بعنوان "سعي الصين للتفوق العالمي"، في نحو 250 صفحة. ويتمثل الهدف من تركيز معدي التحليل على الأبعاد الدولية والعسكرية للتنافس بين أمريكا والصين، في أمور ثلاثة، وهي أولاً: أن يكون بمثابة أداة للتخطيط من خلال عرض الاستراتيجيات الدولية والعسكرية التي يمكن أن تتيح للصين التفوق على أمريكا، وثانياً: توعية الرأي العام بشأن استراتيجية الصين وعملياتها في مجال السياسة، وثالثاً: السعي لتشجيع المزيد من المناقشات العامة بشأن طبيعة التنافس ومخاطره.

وتهدف الإستراتيجية الدولية للصين إلى ترسيخ تفوقها في منطقة آسيا- المحيط الهادي، وقيادة النظام الدولي. وتسعى هذه الإستراتيجية إلى تحقيق هذا الهدف عبر طرق سلمية، رغم أنها لا تستبعد إمكانية وقوع أزمات ذات طابع عسكري، أو حتى حروب بالوكالة. وجوهر الإستراتيجية المقترحة هو الاعتماد على قوة الصين الاقتصادية والمناورات الدبلوماسية لوضع بكين في

[1] **فوضى العقوبات الاقتصادية**..، مرجع سابق.

مكانة متميزة، يصعب اقتلاعها منها. وهناك إستراتيجية عسكرية تكميلية تستهدف تقييد قدرة واشنطن لمنع الصين من التفوق عليها، من خلال بناء جيش صيني متفوق يؤكد أن مخاطر مواجهته ستكون كبيرة للغاية. وإحدى المسؤوليات العسكرية الصينية الرئيسية تتمثل في دعم الجهود الدبلوماسية لتهيئة ظروف دولية مواتية من خلال إقامة علاقات أمنية قوية مع الدول التي تتعامل معها، و إضعاف، جاذبية أمريكا كبديل للصين. ومن النتائج التي توصل إليها التحليل اعتراف السلطات الصينية بحتمية التنافس مع أمريكا ، لكنها ترفض فكرة أن الصراع أمر حتمي. ولن تكون قيادة الصين الدولية مماثلة كثيراً لأشكال القيادة التي مارستها دول في السابق؛ وسوف تتسم القيادة الدولية الصينية، التي سوف تمارس هيمنة عالمية جزئية تتركز أساساً على منطقة أوراسيا والشرق الأوسط و إفريقيا بالاعتماد على التمويل، والتواصل الدبلوماسي، والمساعدات الأمنية، لممارسة النفوذ و الحفاظ على تواجد عسكري متواضع في الخارج. ومن ناحية أخرى، قد تكون عواقب نجاح الصين في التنافس الاستراتيجي شديدة بالنسبة لأمريكا. إذ أنه في حالة عدم قدرتها على إزاحة الصين من طريقها، من الممكن أن تواجه احتمالات اقتصادية متضائلة، وتهميشاً دولياً، وقدرة ضعيفة على تشكيل الأمور العالمية.

ومن التوصيات التي قدمها التحليل الحاجة لمزيد من الاهتمام بالطرق التي يمكن من خلالها أن توجه الصين العمل العسكري لتحقيق مزايا تتعلق بالمواقع في أي تنافس طويل المدى. كما يتعين أن تهدف السياسة الأمريكية إلى إضعاف قوة الانتقادات الصينية من خلال إظهار القيادة الأمريكية الفعالة، سريعة الاستجابة، وبالتالي يتم الحد من الحافز الذي يدفع الدول الأخرى إلى دعم جهود بكين لتجديد المنظمات الدولية بطرق تلحق الضرر بالمصالح الأمريكية.

كما تضمنت التوصيات حاجة وزارة الدفاع الأمريكية إلى الحفاظ على تواجد كبير في الشرق الأوسط لتعزيز موقف أمريكا في منطقة آسيا- المحيط الهادي.وسوف يصبح التنسيق الأوثق بين الاستراتيجيات التنافسية داخل منطقة الهند- الباسفيكي وخارجها أكثر أهمية.

وخلص معدو التحليل إلى أنه أبرز للحكومة ووزارة الدفاع الأمريكية الأهمية الدائمة لتحالفات وشراكات أمريكا، وأن الصين تدرك أن شبكة التحالفات والشراكات ميزة إستراتيجية هائلة لأمريكا، وتسعى إلى أن تكون لديها شبكة مثلها[1].

خاتمة:

تفترض نظرية الاستقرار بالهيمنة في أسسها أن استقرار النظام يقوم على وجود قوة واحدة مهيمنة، تؤدي دور الضامن للاستقرار الاقتصادي والسياسي الدولي، عبر وضع القواعد الدولية التي تسهل التبادل المنظم بين الدول، ومعاقبة المخالفين.

ويقوم الادعاء المحوري لنظرية الاستقرار المهيمن على حتمية وجود قوة عظمى واحدة لإقامة نظام ليبرالي، والانفتاح في السياسة الدولية والاقتصاد والحفاظ عليه .ففي ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، سيجعل غيابُ النظام الذي يضمنه المهيمن التعاون الاقتصادي مستحيلاً.

وهذه الهيمنة، بحسب نظرية تحول القوة، لا تدوم؛ لأن الدول القوية سرعان ما تعبر عن رفضها لتجاوزات الدولة المهيمنة، وحرصها على تحقيق مصالحها النسبية على حساب المصالح المطلقة لكل الوحدات الدولية، كما هو الشأن مع تجاوزات الهيمنة الأمريكية في الشق السياسي والتدخلات العسكرية غير القانونية، وفي الشق الاقتصادي والتجاري، من خلال المعاملات الاستعلائية للإدارات الأمريكية، وتبني سياسات العقوبات المجحفة، والسياسات الحمائية المتعارضة مع قانون العلاقات التجارية، واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

[1] **الصين منافس عنيد يفرض على أمريكا ضرورة المواجهة**،تاريخ التصفح 2021/8/1،في:

https://24.ae/article/643191

ولهذا سرعان ما تتصاعد وتيرة منافسة الدولة المهيمنة، كما هو الشأن مع الصين إزاء أمريكا ، وجهودها في تغيير النظام.

ورغم أن أغلب توقعات الخبراء تميل إلى أن العلاقات الأميركية - الصينية ستكون صعبة في السنوات المقبلة، في ظل تنافسهما على طبيعة الأسس التي ينبغي أن تحكم النظام الدولي الجديد، فإنه من المستبعد أن يتجه البلدان إلى مواجهة مكلفة. فمن ناحية، ثمة ترابط وثيق بين اقتصادَي البلدين الأكبر عالميًا، وأي اهتزاز في أحدهما سيكون له تداعيات على الآخر.كما أن الحلفاء الأوروبيين لأمريكا لا يريدون توترًا في العلاقات قد يعود بالضرر على اقتصادياتهم.

ورغم أن القوة العسكرية الصينية تبقى، إلى الآن، أقل من نظيرتها الأميركية، فإن حقيقة أن أي حرب محتملة سيتم خوضها في الفضاء الجيوسياسي للصين تجعل الطرفين حذرين جدًا إزاءها، خصوصًا أن أي خطأ في الحسابات قد يؤدي إلى حرب نووية مدمرة ذات معادلة صفرية لا رابح فيها .وفي الحصيلة، فإن العالم قد يكون يشهد بوادر انبثاق نظام عالمي جديد؛ إذ قد تتجاوز الصين الولايات المتحدة اقتصادياً في السنوات المقبلة، مع بقاء الثانية القوة العسكرية الأكبر لسنوات أخرى أطول. ويبدو من الصعب معرفة مآل التنافس الأمريكي الصيني مستقبلا، لكن وفي خضم حشد أمريكا والصين لحلفـــاء وشـــراكات، يـــزداد الاستقطاب لتشكيل معسكرين عالميين، إما أن يؤسس لتوازن و استقرار حذر، أو الدخول في صدام مباشر، وهو ما من شأنه أن يهدد الأمن والسلم الدوليين أكثر مما هما مهددان. ومهما كان فإنه ينبغي على أمريكا أن تقتنع بأن لحظة أحادية القطـــب بدأت في الانقضاء ، ولن تعود مجددا، خاصة وأن الطموحات الصينية واسعة النطاق.

قائمة المراجع:

الكتب :

1.إريك لوران، **حرب آل بوش**، ترجمة سلمان حرفوش، دار الخيال، بيروت، 2003..

2.إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة 1، جامعة الكويت، 1982.

3.السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001** ، الدار العربية للعلوم، بيروت ، 2004.

4. أمينة عبد اللطيف، **المحافظون الجدد :قراءة في خرائط الفكر والحركة**، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2003 .

5.آهرون برغمان وجيهان الطهري، **إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما**، ترجمة علي هورو، دار الفارابي، بيروت،2004.

6.جوزيف .س .ناي، جون. د .دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد شريف الطرح الطبعة الأول، العبيكان، الرياض ،2002.

7.زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، الطبعة 1، دار الرواد، ليبيا، 2002.

8. زبغنيو بريجنسكي، **الاختيار :السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت،2004.

9. شاهر إسماعيل الشاهر،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول2001** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2009.

10. عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار أمواج،بيروت، 2003.

فولفجانج هيرن، التحدي الصيني.. أثر الصعود الصيني في حياتنا، **كتاب العربي**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، العدد 14، 2011.

11. وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

12. كارل غيرث، **على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كلّ شيء**، ترجمة طارق عليان، دار كلمة للنشر، أبو ظبي ، 2012.

13. محمد سعيد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

14. Amilie Blom et Frédéric Charillon, **Théories et Concepts des relations internationales**, Hachette supérieur, paris 2005.

15. Joseph Nye, "**Is The American Century Over?**," Special Lecture,10/12/2014, *East Asia Institute*, Korea Foundation for Advanced Studies Conference Room, Seoul South Korea.

المقال المنشور:

1.أحمد ثابت، **مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد171، يناير 2008.

2. جورج حجار، "الجمهورية الأمريكية، إمبراطورية أم رايخ رابع؟"، **شؤون الأوسط**، العدد 115، صيف 2004.

3. داليا عبد القادر عبد الوهاب،" **فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد**"، **السياسة الدولية**، **العدد** 166 ،أكتوبر 2006.

4. سليم شيخاوي،" الأمن القومي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي: قراءة في مكانة أمن الخليج في المنظور الأمريكي بعد الحرب الباردة"، **فكر ومجتمع**، العدد 15، يناير2013

5. محمد كمال، "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية"، **السياسة الدولية**، العدد 159،يناير 2005.

6. مصطفى علوي، **السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي، السياسة الدولية**، العدد 153 ،يوليو 2003.

7. مالك عوني، "صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، تحولات ما بعد الحرب الباردة"، **السياسة الدولية**، العدد 138 ،أكتوبر 1999.

8. وولفورث وليام ، **استقرار عالم القطب الواحد**، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، الطبعة الأولى ، العدد 36، 2001.

.الانترنت :

1. أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، **مفهوم " تحول القوة"" في نظريات العلاقات الدولية** ، تاريخ التصفح 28-07-2021، في:https://www.alnodom.com/index.php

2. أسامة أبو رشيد، **المنافسة الجيوستراتيجية الأميركية – الصينية على نظام عالمي جديد**، تاريخ النشر، 2021/07/28 ، في:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/US-Chinese-Geostrategic-Rivalry-over-a-New-World-Order.aspx

3. أيمن سمير، **أمريكا والصين تنافس أم صراع**، تاريخ التصفح 28-07-2021، في:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2021-02-22-1.4099003

4. بنيامين حداد،" **باراك أوباما و"الصبر الاستراتيجي"** ، تاريخ التصفح 2021/07/28، في**:**
http://altagreer.com.

5. سعد سلوم، "**العقل السياسي الأمريكي (تخييل القوة)**"، تاريخ التصفح 2020/4/4،في:
http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/024.htm.2006/05/22/

6. علي إبراهيم مطر، **الصين في النظام الدولي: التحدّي الأكثر واقعيّة** ، تاريخ التصفح 27 جويلية 2021، في:
https://al-akhbar.com/Opinion/279621

7. أربعة أسباب جعلت ترامب يتمسك بالتعريفات على التجارة، تاريخ التصفح 2021/07/28،في **:**
https://www.bbc.com/arabic/business-44346793

8. الصين منافس عنيد يفرض على أمريكا ضرورة المواجهة،تاريخ التصفح 2021/8/1،في**:**
https://24.ae/article/643191

9. **تقييم فعالية سياسة العقوبات الأمريكية**، تاريخ التصفح 2021/8/1، في**:**
https://strategiecs.com/ar/analyses/assessment-of-the-effectiveness-of-us-sanctions-policy

10. خطة الولايات المتحدة للتعامل مع الصعود الصيني.. إسقاط الحزب الشيوعي أم تخفيف عدوانيته؟، تاريخ التصفح 2021/07/28، في:
https://arabicpost.me

11. فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟ ، تاريخ التصفح 2021/07/28، في:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/economy/2020/11/24

12.Christophe WASINSKI" **،Sécurité et libéralisme aux Etats-Unis**.
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/AFRI%208.pdf